مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

موسى: انتخاب الرئيس شأن لبناني الخماسية تساعد ولا تفرض

تكثفت مساعي الموفدين العرب والغربيين على اكثر من خط خلال الشهرين الماضيين: خط الاستحقاق الرئاسي ووقف المواجهات العسكرية في جنوب لبنان وفصلها عن الحرب في غزة، وخط فصل الاستحقاق الرئاسي عن المواجهات والحروب القائمة في المنطقة. قدم الموفدون اقتراحات مترابطة بين هذه القضايا الى جانب مبادرات نيابية داخلية لحل ازمة الشغور الرئاسي، على امل ان تصل الى نتيجة مرضية لكل الاطراف

على خط الاستحقاق الرئاسي، قدم الموفدون الغربيون رؤية عامة تتلخص بالتوافق النيابي على اسم مرشح او اكثر، بالتوازي مع ما قدمته اللجنة الخماسية العربية - الدولية من اقتراحات، تتلخص ايضا بالتوافق على مرشحين معينين. كما باشر تكتل الاعتدال الوطني والنائب المستقل الدكتور غسان سكاف حراكا مماثلا تجاه الكتل النيابية. القاسم المشترك بين كل العروض والاقتراحات، ضرورة اجراء حوار او تشاور نيابي للاتفاق على اسماء المرشحين للرئاسة والذهاب الى جلسات انتخابية مفتوحة وليفز من يفز، كذلك عدم ربط الاستحقاق الرئاسي بأي موضوع خارجي سواء كان عسكريا او سياسيا، بهدف تحقيق "لبننة" الاستحقاق الرئاسي. لكن بقيت مواقف القوى السياسية متضاربة حول المرشح المقبول لجهة مسألة ان لا يكون تابعا لأي محور خارجي بحيث لا يشرك الرئاسة في هذا الاتجاه الخارجي او ذاك، في المواجهات الاقليمية والدولية الجارية.

كما تبين ان التحرك التي تقوم به كتلة الاعتدال الوطني يستند الى مبادرة لعقد جلسة تشاور في المجلس النيابي يتداعى اليها ممثلون عن الكتل والنواب المستقلين من دون ان يترأسها احد وتكون على هيئة تشاور نيابي، يخرج بعدها النواب باسم واحد او اكثر وبعدها تتم الدعوة لعقد جلسة مفتوحة لانتخاب رئيس والتعهد بعدم فرط نصابها. وقد وافقت على هذا الاقتراح العديد من الكتل النيابية، لاسيما المسيحية المعارضة منها بعد دراسة بعض التفاصيل والضمانات.

اما على خط تهدئة جبهة الجنوب، فكان البارز في كل الحراك الجاري محاولة فصل الجبهة الجنوبية عن الحرب في قطاع غزة، وقد ظهر انه امر صعب نتيجة تصاعد المواجهات في غزة والجنوب وربط لبنان والمقاومة اي حل بوقف الحرب هناك لتقف هنا.

وقدمت فرنسا ورقة عمل "شبه رسمية"، وخلاصتها "وقف العمليات العسكرية على جانبي الحدود مع تعزيز مهام قوات اليونيفيل، ونشر الجيش (15 الف جندي)، وتفكيك مواقع حزب الله وانسحاب المقاتلين والمنظومات الصاروخية 10 كيلومترات وراء الخط الازرق، واحياء اجتماعات اللجنة الثلاثية (اللبنانية - الاسرائيلية - اليونيفيل) في الناقورة، مع ترك البحث في مصير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا الى مرحلة لاحقة. لكن ظهرت اعتراضات لبنانية رسمية جوهرية على مضمونها، لجهة انها تتضمن خطوات عملية لضمانات امنية لاسرائيل ولا تتضمن اي خطوة عملية لضمان امن لبنان. وان لبنان ليس في حاجة الى ترسيم جديد للحدود، فحدوده معروفة، والمطلوب هو الزام اسرائيل التنفيذ الكامل والشامل للقرار 1701 ووقف خروقاتها اليومية له، وان تنسحب اسرائيل من نقطة "b1" عند ساحل الناقورة ومن ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من بلدة الغجر، والنقاط التي تعتدي عليها عند الخط الازرق. ولا مجال الان لبحث اي صيغ او اي ترتيبات او اجراءات حول المنطقة الحدودية والقرار 1701 قبل وقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وجنوب لبنان، ووقف التهديدات الاسرائيلية اليومية بحرب تدميرية على لبنان. وهو ما تم ابلاغه للموفدين الاجانب، لاسيما للوسيط الاميركي آموس هوكشتاين. ومع ذلك باشر لبنان دراسة اقتراحات الورقة الفرنسية ورد عليها بالشكل الذي يراعي موقفه الرسمي.

"الامن العام" حاورت عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور ميشال موسى حول معلوماته وتقديره لمصير المبادرات الجارية وامكانات تحقيقها سواء جهة انتخاب رئيس للجمهورية، او تهدئة جبهة الجنوب وامكان فصل ازمات لبنان عن ازمات المنطقة وتوتراتها العسكرية.

■ هل يمكن التوصل عبر حراك سفراء اللجنة الخماسية والوفود الغربية الى قواسم مشتركة بين القوى السياسية، خاصة بعد موافقة اطراف المعارضة على مبدأ التشاور النيابي للتوافق على اسماء مرشحين ثم الذهاب الى جلسات انتخابية مفتوحة؟

□ الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان لا يزال يستطلع اراء اعضاء اللجنة الخماسية، فهل سيتم التوصل الى افكار جديدة حول مقاربة الاستحقاق الرئاسي؟ بعدها سيزور لبنان ويطرح ما تم التوصل اليه على الافرقاء في لبنان. حتى الان لم نعرف موعد هذه الزيارة. فالامر يتعلق بما حققته اللجنة الخماسية من تقدم للتشاور حوله مع الافرقاء السياسيين في لبنان. لذلك، الكل كان ينتظر ما لدى اللجنة الخماسية من جديد. لكن الاكيد ان اللجنة الخماسية لم تدخل في موضوع اسماء المرشحين للرئاسة، بل هي تطرح مبادىء عامة وصيغ اتفاقيات معينة. وهي تقول دوما ان اي مبادرة يجب ان تلاقى بايجابية من اللبنانيين، ومعها حق مئة في المئة، هكذا يفترض ان تكون، ففي النهاية انتخاب الرئيس هو عند اللبنانيين واهل البيت ادرى بما فيه.

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور ميشال موسى.

■ لماذا تحركت الان المبادرات الداخلية هل من خلفية او ايعاز لها؟

□ الكتل النيابية الممثلة للقوى السياسية هي التي يجب ان تسعى الى التلاقي حول مساحة مشتركة وتذهب في اتجاه ملاقاة اللجنة الخماسية اذا اتفقت على مبادىء معينة، واللجنة تقول ان دورها مساعدة لبنان وليس فرض اسم مرشحين، وهذا امر طبيعي. اللبنانيون لا يقبلون ان يفرض عليهم رئيس الجمهورية من الخارج، ولا يقبلون ان تذهب هذه الصلاحية الدستورية الى الاخرين. هذا الامر مهم جدا ومطلوب حتى نلاقي كما قلنا اللجنة الخماسية واصدقاء لبنان، لذلك نشهد هذا الحراك ونأمل في ان يثمر قريبا، وهو حسب رأيي يقارب ما طرحه رئيس المجلس نبيه بري بشكل كبير جدا. قد تكون المخرجات مختلفة، لكن في المبادىء العامة هي تقوم على اجراء حوار ما بين الافرقاء وعلى جلسات متتالية مفتوحة لانتخاب الرئيس، لذلك ننتظر مدى قبول الافرقاء السياسيين. الرئيس بري في اجواء ما يجري من مبادرات، وهو يعتبر انها تقارب المبادرات الحوارية التي طرحها.

> **فصل ازمات الرئاسة والجنوب وغزة ممكن**

■ ماذا عن المبادرات الداخلية المطروحة؟

□ نلاحظ ان بعض الافرقاء يعلنون مبادراتهم، لكن لننتظر ما هو مطروح ومطلوب بالتحديد، فاحيانا تكون هناك صيغ في حاجة الى توضيح معين. ولا بد من ان تخرج ردود فعل على المبادرات، لاسيما مبادرة تكتل الاعتدال الوطني بعد الجولة التي يقوم بها نوابه على القوى السياسية، كما نرجو ان تثمر عن ايجابيات حول موضوع احياء الحوار بما يؤدي الى انتخاب الرئيس.

■ ما تقديرك لمبادرات فرنسا عبر ورقة العمل التي قدمتها مؤخرا للحكومة اللبنانية حول وضع الجنوب وتثبيت الحدود البرية الجنوبية؟ وماهي امكانات تطبيق القرار 1701 كما يريده لبنان كاملا شاملا ومن جانبي الحدود بظل موقف اسرائيل المتصلب؟

□ حرص فرنسا على لبنان معروف، ومبادرتها تأتي في سياق محاولاتها لمساعدة البلد، وهناك دول اخرى تذهب بالاتجاه ذاته. لكن المطلوب اليوم نوع من حل دائم وطويل الامد وليس حلا موقتا يخرق كل فترة. فنسبة وعدد ونوعية الخروقات الاسرائيلية للقرار 1701 كانت دائمة، لذلك المشكلة عند الاسرائيلي قبل ان تكون عند لبنان. تمت دراسة الورقة الفرنسية من الاطراف اللبنانية الرسمية المعنية، وتقديري ان الجواب سيكون موحدا واحدا من الحكومة. نحن مع تطبيق القرار 1701 كاملا وبخاصة من الطرف الاسرائيلي. فللبنان مصلحة في الحل المستدام ولاسترداد الاراضي المحتلة المتنازع عليها مع الاحتلال في نقاط التحفظ المتبقية على الخط الازرق ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وغيرها. لبنان دوما مبادر لتنفيذ القرار وللحل النهائي والطويل الامد لتكف اسرائيل عن اعتداءاتها وخرق القرار الدولي.

■ هل يمكن الفصل بين الرئاسة وبين جبهة الجنوب وحرب غزة وكيف؟

□ طبعا يمكن الفصل، فموضوع الرئاسة لبناني داخلي يتولاه اللبنانيون، اما الموضوع الاخر فاسرائيل طرف كبير فيه، كونها هي التي تقوم بالارتكابات وتخرق وتتخطى الاتفاقات والقوانين والاعراف الدولية وتستبيح كل المفاهيم القانونية والاخلاقية والادبية بالتعاطي، حتى في زمن الحروب. ما نراه اليوم في غزة وفي جنوب لبنان لا يبشر بالخير من اسرائيل. لكن يفترض ان يتم العمل على هذا الموضوع، وهناك مصلحة لكثير من الدول التي تعمل على هذا الامر لوقف التصعيد ووقف الاعتداءات الاسرائيلية. كل امر في السياسة قد يكون له علاقة بامر آخر، لكن تقديري انه من السهل ان يكون هناك فصل بين موضوع الانتخابات الرئاسية وموضوع التوتر في الجنوب، لأن الرئاسة امر ملح واساسي جدا للبنان، وهو امر يساعد ايضا في بلورة اوراق العمل والتفاوض لتطبيق القرار 1701 حسبما يريد لبنان لوقف الاعتداءات الاسرائيلية عليه.